



مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس

"الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية"

دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

9 - 12 ديسمبر 2007

واقع مشروع الحكومة الإلكترونية في الجمهورية اليمنية

إعداد

د/يحيى الربوى

واقع مشروع الحكومة الإلكترونية في الجمهورية اليمنية

مقدمة:

على الرغم من أن مصطلح الحكومة الإلكترونية يحتوي على الصفة "إلكترونية" فإن جوهر هذا المصطلح هو الإدارة أو الإدارة العامة، كما أن الهدف ليس مجرد الأتمتة والتقنية، وإنما إحداث تحول وتغيير وتطوير حقيقي في أسلوب عمل الإدارة العامة، وتقديم الخدمات العامة الحكومية للمواطنين.

وتبرز أهمية تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وبخاصة في الدول النامية ومنها الجمهورية اليمنية، في كونها ضرورة ينبغي الشروع في تطبيقها، كما أن هذه التطبيقات ليست أمراً اختيارياً يمكن التباطؤ في تنفيذه، ولا خياراً ترفيهاً يمكن الاستغناء عنه، وتوفير التكلفة المترتبة على تطبيقه، لأن إدخال التقنية الرقمية في الأجهزة الحكومية لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لأداء العمل وتبسيطه وتنفيذه إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت بدقة وسرعة أصبح خياراً إستراتيجياً من أجل تطوير الحصول على الخدمات والمعلومات الحكومية، وتعامل المواطن مع الحكومة بشفافية، والتقليل من الوساطة والمحسوبية، وتعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار¹.

وفي اليمن تعود بدايات تناول موضوع الحكومة الإلكترونية إلى نهاية عام 2001م، وذلك في ندوة نظمتها وزارة المواصلات آنذاك²، ثم تتابعت الجهود باتجاه إعداد وثيقة لمشروع الحكومة الإلكترونية، وتم تسميته (البرنامج الوطني لتقنية المعلومات) حيث أقر مجلس الوزراء هذا البرنامج، وذلك في نوفمبر 2002م.

هدف الورقة:

تتناول الورقة بعض المؤشرات التي تعكس الوضع المعلوماتي في اليمن ثم تتطرق لمشروع الحكومة الإلكترونية في الجمهورية اليمنية، الذي يُطلق عليه "البرنامج الوطني لتقنية المعلومات". مسلطه الضوء على الواقع الحالي للمشروع وسيره وكذا على مكامن القصور ونقاط الضعف في هذا المشروع بقصد تجاوزها. كما تخلص الورقة أخيراً إلى تكوين رؤية ومنهجية علمية تتعلق بمشروع الحكومة الإلكترونية ومستقبله في الجمهورية اليمنية، والخروج بمجموعة من التوصيات تأخذ في الحسبان خصوصية الواقع اليمني، وتعمل من خلال هذا المشروع على

¹ - محمود د. محمد فتحي، الحكومة الإلكترونية الشروع المبكر ولا خيار، المؤتمر السنوي العام السابع للإبداع والتجديد في الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 27-31 أغسطس 2006، ص 109.

² - وثائق ندوة "انطلاقة يمنية نحو تقنية المعلومات"، وزارة المواصلات، صنعاء، 30-31 ديسمبر 2001، ص 2.

إكساب عملية التنمية الشاملة طابعاً علمياً عصرياً، يستوعب مضمون التوجهات العالمية في هذا الجانب، وتتعلق على خلفية اعتباره جزئية مهمة في منظومة الإصلاح والتحديث الإداري، ومحاربة الفساد، والوفاء كذلك بأهداف ومقومات الحكم الجيد وضمان الاستفادة القصوى من المميزات التي تؤمنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة.

منهجية الورقة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي بوصفه منهجاً علمياً يتناسب وطبيعة الورقة، وتم الرجوع إلى نتائج البحوث والأدبيات والوثائق الأخرى المتوفرة والمرتبطة بموضوع الورقة. كما أعتمد الباحث على التواصل مع المعنيين وكذا على المعرفة المتراكمة من المشاركة في الأنشطة والفعاليات المرتبطة بهذا الجانب.

نقاط البحث:

يتناول البحث النقاط التالية:

1. الجمهورية اليمنية وأهم مؤشراتها الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
2. مشروع الحكومة الإلكترونية في الجمهورية اليمنية.
3. رؤية مستقبلية لمشروع الحكومة الإلكترونية في الجمهورية اليمنية .
4. الاستنتاجات والتوصيات.
5. المراجع.

أولاً: الجمهورية اليمنية وأهم مؤشراتها الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعتبر الجمهورية اليمنية من بين الدول الأقل تطوراً . ويبلغ عدد سكانها حوالي (19.7) مليون نسمة، وبمعدل تزايد سكاني سنوي (3.02%) تبعاً لآخر إحصاء تم إجراؤه في ديسمبر 2004م³. وتواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها تحديات كثيرة، مثل: متوسط دخل

³ - موقع الجهاز المركزي للإحصاء -2005- www.cso-yemen.org.

الفرد المتدني من الناتج المحلي الإجمالي, ونسبة الأمية الكبيرة (49%40), ومعدل النمو السكاني المرتفع, وانتشار البطالة, ومعدل الفقر المرتفع, وعدم كفاءة الجهاز الإداري. وإضافة إلى ذلك فإن اليمن تعتمد بشكل رئيس على إنتاج النفط الذي يشكل (30%) من الناتج المحلي الإجمالي⁵.

ويفتقد نظام الإحصاء الوطني في الجمهورية اليمنية لمنظومة قياس وطنية رسمية متكاملة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, ولقطاعه الذي يتشكل, وكذا لقاعدة بيانات وطنية خاصة بتلك المؤشرات, حيث تنسم الإحصاءات والمؤشرات الحالية بمحدوديتها واقتصارها على مؤشرات الحد الأدنى للقياس الكمي للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط, وهو ما يعني وجود فجوة إحصائية في هذا الجانب يستوجب ردمها كونها تمثل أحد المعوقات الرئيسة لنجاح مشروع الحكومة الالكترونية و التحول مستقبلاً نحو مجتمع المعلومات. بحيث لا ينحصر القياس على النمو الكمي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المجتمع. بل يجب أن يشمل النظام قياس أثر هذه التكنولوجيات وتقييمه مما يتوجب وجود نظام متكامل للقياس بذلك, لأن هذه التكنولوجيات تحدث تغيرات كبيرة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

ويؤدي معدل دخل الفرد المنخفض دوراً معيقاً لاقتناء وانتشار الحاسوب في اليمن, وبحسب البيانات التي أوردها مركز أبحاث إقتصاد المعرفة في الشرق الأوسط (مدار), والذي ربط بين دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي في ثماني عشرة دولة عربية لعام 2002م وعدد أجهزة الحاسوب التي يمكن اقتناؤها بهذا الدخل لقياس القدرة الاقتصادية والشرائية على اقتناء التكنولوجيا الحديثة, وعلى اعتبار فرضية أن ثمن جهاز الحاسوب هو (900) دولار أمريكي, فقد إتضح من بيان مركز (مدار) أن دخل الفرد في دولة قطر يمكن أن يؤمن له اقتناء (23.05) جهاز بينما دخل الفرد في اليمن لا يؤمن له اقتناء سوى (0.54) جهاز؛ أي حوالي نصف جهاز⁶. كما أورد المركز دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Use Index) للعام 2006 في نفس الدول العربية والذي يعتمد على 4 متغيرات (مؤشرات) هي عدد أجهزة الحاسوب وعدد مستخدمي الانترنت, وعدد خطوط الهاتف الثابت والمحمول في كل دولة وذلك بالنسبة لعدد السكان, حيث تبين وضع اليمن في المرتبة قبل الأخيرة (أنظر جدول رقم 1).

جدول رقم (1): دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2006 في 18 دولة عربية.

الدولة	قيمة المؤشر لعام 2006
الامارات العربية المتحدة	2.25
البحرين	2
قطر	1.81
الكويت	1.4
المملكة العربية السعودية	1.3
الاردن	1.08
تونس	1
عمان	0.98
الجزائر	0.83

⁴ -UNICEF statistics. http://www.unicef.org/infobycountry/yemen_statistics.html: Population annual growth rate 1990-2003

⁵ - موقع الجهاز المركزي للإحصاء -2005- www.cso-yemen.org

⁶ . موقع مركز أبحاث إقتصاد المعرفة في الشرق الأوسط (مدار) www.madar.com

0.74	ليبيا
0.72	المغرب
0.69	لبنان
0.65	فلسطين
0.55	سوريا
0.49	مصر
0.47	العراق
0.24	اليمن
0.2	السودان

المصدر: . موقع مركز أبحاث اقتصاد المعرفة في الشرق الأوسط (مدار) www.madar.com

ويبين الجدول رقم (2) أن عدد الحواسيب المنتشرة في اليمن قد بلغ (210000) جهاز حتى نهاية العام 2004م، وبمعدل (1.01) جهاز لكل (100) نسمة من السكان. وعند مقارنة قيمة هذا المؤشر في اليمن بقيمته بالمتوسط العالمي الذي يصل إلى (10) أجهزة لكل (100) نسمة، فإنه يظهر مدى التذني الكبير لعدد الحواسيب في اليمن عن المتوسط العالمي بشكل عام. وعموماً فإن أعداد الحواسيب يتزايد بصورة متنامية عبر استيرادها، حيث إن التوجه للاستثمار في مشاريع الصناعة التجميعية لمكونات الحاسوب لا يزال قيد التنفيذ.

ويتضح من الجدول أيضاً تواضع نسبة القادرين على استخدام الحاسوب، والبالغ (2.4%) وهو ما يتطلب جهوداً كبيرة لزيادة الوعي بأهمية امتلاك القدرات والمهارات لاستخدام الحاسوب، وتنفيذ برامج مكثفة للتدريب عليه.

جدول (2): أهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجمهورية اليمنية.

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005
عدد خطوط التلفون الثابت	422,228	542,204	684,884	798,136	860,000
كثافة الهاتف الثابت لكل 100 من السكان	2,24%	2,78%	3,39%	3,8%	4,3%
إجمالي مشتركى الهاتف المحمول	144,500	487,700	726,820	963,940	1300,000
إنتشار المحمول لكل 100 من السكان	0,89%	2,51%	3,75%	4,88%	6,5%
إجمالي مشتركى الإنترنت	7,034	12,787	31,607	44,186	100,000
معدل الإشتراك في الإنترنت لكل 100 من السكان	0,04	0,07	0,15	0,38%	0,5%
عدد مستخدمي الإنترنت	42,000	59,000	158,000	221,000	300,000
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان	0,22	0,30	0,78	1,12	1,5

286	183	286	177	183	عدد المواقع المستضافة محلياً على الإنترنت
736	626	743	-	-	عدد مقاهي الإنترنت
8845	6,900	4,108	-	-	عدد مراكز الاتصالات
-	210000	160000	140000	90000	عدد الحواسيب في الجمهورية
-	2.4	1.98	1.5	1.3	عدد القادرين علي استخدام الحاسوب إلي إجمالي السكان %

المصدر: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات .

الملاحظ من الجدول رقم (2) ، أن نسبة كثافة الهاتف الثابت قد ارتفعت لتصل إلى (4.3) خط لكل (100) مواطن نهاية عام 2005م. وبالنسبة لمؤشر كثافة الهاتف المحمول في اليمن للعام 2005 م فقد بلغ (6.5) خطاً محمولاً (نقلاً) لكل (100) شخص من السكان. وهما أيضاً مؤشران منخفضان نسبياً على مستوى الدول العربية. وبالنسبة للواقع الحالي لاستخدام الإنترنت في اليمن فإن عدد المشتركين قد بلغ حتى نهاية العام 2005م (100000) مشترك. وبرغم تزايد العدد والذي بلغ حتى نهاية الربع الثالث من العام المنصرم 2006م (146069) مشتركاً، منهم (2781) مشتركاً فقط في الإنترنت السريع- الحزمة العريضة /ADSL/ ، إلا أن هذا المؤشر هو من أدنى المؤشرات في بلدان العالم العربي.

كما تم تدشين خدمة الإنترنت اللاسلكي نهاية ديسمبر 2006م بتقنية / وأي فاي Wi Fi / بوصفها أول خدمة من نوعها في اليمن لتمكين مشتركى خدمة الإنترنت من تصفح المواقع الإلكترونية لاسلياً عبر نقاط ساخنة في (17) موقعاً منتشراً في العاصمة صنعاء ومحافظه عدن (مرحلة أولى) ، ثم ستشمل بقية المحافظات في المرحلة الثانية.

من البديهي أن توافر الحواسيب الشخصية في المنازل وأماكن العمل هو من المتطلبات الأساسية للحكومة الإلكترونية . وتتميز دول منطقة الإسكوا بمعدل انتشار ضعيف نسبياً إلى مقبول للحواسيب الشخصية بمتوسط يصل إلى (8) حواسيب لكل (100) نسمة - وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ حوالي (13) حاسوب لكل (100) نسمة. حيث أطلقت عدة دول بالمنطقة (منها مصر ، والأردن ، وسوريا) مبادرات تعرف بمبادرات "الحاسوب الشعبي" تهدف إلى توفير حواسيب مقبولة الثمن للمواطنين . وفي معظم الحالات كان شراء هذه الحواسيب مرتبطاً بالحصول على اشتراك بالإنترنت العادي وبالحزمة العريضة أحياناً.

وفي اليمن تم إطلاق مبادرة مشروع رئيس الجمهورية لتعميم الحاسوب الذي تم الإعلان عنه في العام 2002م بهدف محو أمية الحاسوب والإسهام في ردم الفجوة الرقمية مع المجتمعات

المعلوماتية. حيث تم توزيع الحواسيب على الموظفين والطلاب والمواطنين, وبخاصة شريحة الشباب بأسعار ميسرة على شكل أقساط شهرية, وتم خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع / 2003 - 2005/ توزيع (22) الفا و (572) جهاز حاسوب.

كما أنه في اطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص فقد تم وضع حجر الأساس لمصنع تجميع أجهزة الحاسوب محلياً بمدينة تكنولوجيا المعلومات بصنعاء, بطاقة اولية لتجميع (150.000) جهاز حاسوب + (1000) جهاز محمول سنوياً. ويستهدف هذا المشروع السوق اليمني؛ حيث يهدف إلى جعل أجهزة الحاسوب في متناول قدرة اليمنيين، و سيتم عرضها بأسعار مناسبة وبالتفصيل. من المؤشرات المستعرضة وتحليلها بالمقارنة مع الدول العربية الاخرى يتضح اتسام مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اليمن بالتواضع, على الرغم من التنامي الكمي والنوعي لها حيث سجل النمو في خطوط الهواتف المحمولة اعلى معدل له عام 2005 في اليمن والسودان مقارنة ببقية الدول العربية.

ثانياً- مشروع الحكومة الإلكترونية في الجمهورية اليمنية:

يُعرف مشروع الحكومة الإلكترونية في اليمن بالبرنامج الوطني لتقنية المعلومات وهو " مشروع وطني يُمكن من تنفيذ الأعمال والإجراءات الحكومية التي تختص بعلاقة الحكومة بإداراتها أو بالأفراد أو الهيئات(العامة والخاصة) بطريقة إلكترونية عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدمج المعلومات وتحقيق التكامل بينها, وإتاحة الفرصة للوصول إليها عن طريق موقع إلكتروني"⁷.

حيث يهدف هذا البرنامج إلى مايلي⁸ :

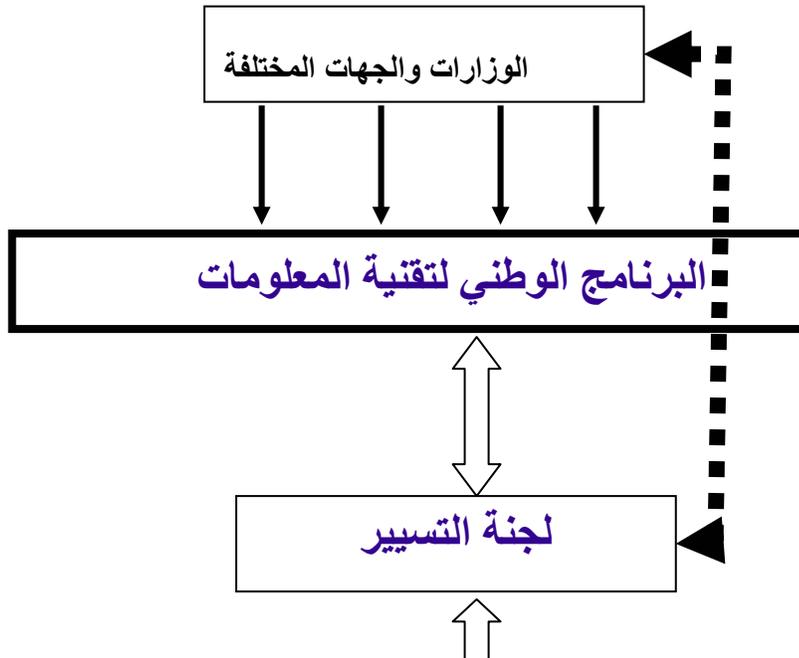
1. التعرف بأهمية تقنية المعلومات في حياة الشعوب وتحقيق تطورها.
2. إبراز أهمية ودور تكاملية توظيف تقنية المعلومات في تعزيز جهود التنمية في مختلف المجالات.
3. رفع كفاءة أداء أجهزة الحكومة, وتحسين تعاملها مع المواطنين والشركات, وتقليص وقت الإجراءات والعمليات الإدارية في الجهاز الحكومي, وتخفيض التكلفة للإجراءات والعمليات الإدارية.
4. فتح قنوات اتصال وتواصل على المستوى المحلي من ناحية, وعلى المستوى الخارجي من ناحية أخرى للحاق بالتطورات المتسارعة في هذا المجال وصولاً إلى المجتمع الرقمي.

⁷ - البرنامج الوطني لتقنية المعلومات, وزارة المواصلات, ص3.

⁸ - المرجع السابق ص 5.

5. إيجاد البنية الأساسية الضرورية لتشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار, وتشجيع الأفراد ومؤسسات الدولة وقطاع الأعمال على استخدام تقنية المعلومات والاستفادة من مزاياها.
 6. توظيف تقنية المعلومات في تقييم الأداء للجهاز الحكومي, وتقييم المشاريع والبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 7. تجسيد قدر كاف من الشفافية لنتائج البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية الخ.
 8. استثمار تقنية المعلومات في تفعيل دور التوثيق وتطوير أنشطته من رصد وتجميع ومعالجة واختزان ونشر كافة الوثائق والمعلومات, واتاحتها لمن يحتاج إليها من باحثين ومتخذي قرار.
- وقد تم تعيين لجنة إشرافية عليا للبرنامج برئاسة دولة رئيس الوزراء, وتُعنى هذه اللجنة برسم السياسات العامة للبرنامج, أما بالنسبة لإعداد ورسم الخطط التنفيذية فقد أوكلت إلى لجنة تسيير البرنامج برئاسة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات, وعضوية ممثلين من مختلف الوزارات والجهات ذات العلاقة. وفي إطار هذه اللجنة يتم إنشاء مكتب تنفيذي للبرنامج في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. والشكل رقم (1) يوضح هيكلية البرنامج.

البرنامج الوطني لتقنية المعلومات



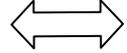
علاقة تنسيق



علاقة مباشرة



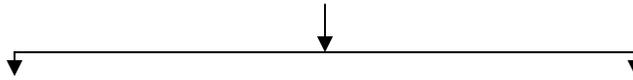
ربط مباشر



شكل رقم (1). هيكلية البرنامج الوطني لتقنية المعلومات.

المصدر: وثائق ورشة العمل الإقليمية حول الحكومة الإلكترونية، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، صنعاء، 1-3 ديسمبر 2003م، ص26.

مشروع الحكومة الإلكترونية (البرنامج الوطني لتقنية المعلومات)



أهم المشاريع المستقبلية على طريق التهيئة

لمشروع الحكومة الإلكترونية:

- البدء في تنفيذ البرنامج الوطني لتقنية المعلومات من خلال المساهمة في إعداد الخطة الرئيسية لتقنية المعلومات (IT Master Plan).
- إنشاء مكتب تنفيذ البرنامج الوطني لتقنية المعلومات (Program Management Office).
- التنسيق مع الجهات المحلية والدولية المعنية بتنفيذ البرنامج.

ماتم إنجازه على طريق التهيئة لمشروع الحكومة

الإلكترونية:

- البوابة اليمنية للإنترنت ومزودي الخدمة (Yemen Internet Gateway).
- شبكة تراسل المعطيات.
- المرحلة الأولى من مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي يتكون من:
 - المعهد العام للاتصالات.
 - تبني مشروع البرنامج الوطني لتقنية المعلومات.
 - مركز تنمية المبدعين.

شكل رقم (2). المشاريع الجزئية التي تُنفذ على طريق التهيئة لمشروع الحكومة الإلكترونية.
المصدر: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

من خلال اطلاع الباحث على وثيقة مشروع الحكومة الإلكترونية المعروفة بالبرنامج الوطني لتقنية المعلومات والأدبيات الأخرى المرتبطة بهذا المشروع, والمشاركة في الفعاليات المنظمة بهذا الشأن وكذا من خلال النزول الميداني والالتقاء بالمسؤولين والمختصين, وبالاستناد الى ماتم استعراضه - فإنه من الملاحظ مايلي:

- الافتقار إلى الرؤية والمنهجية الواضحتين الخاصتين بمشروع الحكومة الإلكترونية.
- عدم وضوح مسالة تأمين التمويل اللازم للمشروع ومصادره.
- ظهور أولويات عديدة أمام الدولة من وقت إلى آخر عملت على اعاقه سير عمل المشروع.
- الهيئات والأطر المناط بها مسؤولية المشروع من حيث رسم السياسات والخطط وتولي تنفيذها لم يكتمل قوامها ولم تنتظم اجتماعاتها بعد, ولم يتم إلى الآن استكمال إنشاء الأطر والهيكل الوطنية التنفيذية لمشروع الحكومة الإلكترونية لتستوعب الكفاءات الوطنية المتخصصة في هذا المجال وتحديداً عدم انشاء المكتب الفني لإدارة البرنامج . الذي هو بمثابة قلب المشروع.

● لم تُستكمل بعد المتطلبات الخاصة بالتشريعات والقوانين المرتبطة بتطبيقات الحكومة الإلكترونية التي ينبغي توافرها بغض النظر عن عدد تطبيقات الحكومة الإلكترونية التي سيتم البدء فيها.

● الافتقاد للتنسيق بين المشاريع الوطنية المعلوماتية على مستوى الوزارات والمؤسسات التي تصب في الأخير في إطار مشروع الحكومة الإلكترونية, وبما يضمن التكامل فيما بينها في مختلف الجوانب ولتوفير الجهد والنفقات, ومنها على سبيل المثال:

- مشروع نظام معلومات الخدمة المدنية.
- مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات.
- مشروع الربط الشبكي بين الجامعات اليمنية.
- مشروع نظام معلومات سوق العمل.
- مشروع نظام المعلومات المالي والمحاسبي.
- مشروع نظام معلومات القضاء.

● تم إنشاء موقع الحكومة اليمنية الإلكترونية على شبكة الإنترنت الدولية الذي تم تدشينه في بداية يناير 2003م باعتباره منفذاً أو بوابة إلكترونية للجهات الحكومية المختلفة لتوفير وتقديم المعلومات الضرورية والكافية التي يتوقع أن يحتاجها المستخدم "المواطن" حول الخدمات والمعاملات الحكومية, والذي يعتبر أيضاً بمثابة الخطوة الأولى التي على أساسها سيرتكز مستقبلاً تقديم المعاملات والخدمات إلكترونياً على شبكة الإنترنت, إلا انه وللأسف الشديد وعند زيارة هذا الموقع فإنه يتضح انه لا يجري أو يعكس حقيقة ما يدور في إطار الحكومة اليمنية الفعلية منذ بداية العام 2003م. ولم يسهم الموقع في تقديم معلومات ذات درجة عالية من الوثوقية والدقة, كما لم يساعد على نشر المعلومات وشفافيتها وإتاحة الوصول إليها.

● انعدم كذلك مبدأ تطوير وتحديث محتوى الموقع بشكل دوري, بل تأخر كثيراً مواكبة المعلومة المتوافرة فيه للواقع, مما أوجد فجوة كبيرة بين محتوى الموقع الذي هو واجهة ونافذة محلية وعالمية, وبين واقع الجمهورية اليمنية الفعلي وحكومتها وتقودنا هذه المسألة للتتويه بحالة ومستوى التواجد الكمي والنوعي الضعيف على شبكة الإنترنت الدولية, حيث إن مواقع عديدة لجهات مختلفة لا تتصف بالمعايير والمواصفات المناسبة للتواجد على

الشبكة الدولية للانترنت بشكل مرضي , وتعاني أغلبها من أنيميا معلوماتية حادة , وهو ما يستدعي إيلاء الاهتمام اللازم لتطويرها فنياً وإغناء محتواها المعلوماتي.

● هناك خدمات تم الإعلان عنها تزامناً مع البرنامج الوطني لتقنية المعلومات , مثل: الريال الإلكتروني , اعتمدت على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتسهيل في دفع فواتير الخدمات المختلفة المقدمة للمواطنين , ولكنها لاتزال محدودة الانتشار والاستخدام , ولم تجد الإقبال و الترويج الكافيين⁹.

● لم تتم بعد عملية إعادة هيكلة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يتناسب مع مسؤوليتها ومهامها الجديدة بوصفها رئيسة للجنة تسيير مشروع الحكومة الالكترونية , بعد تغيير تسميتها من وزارة المواصلات لتصبح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات , وهي خطوة تم اتخاذها في عدد من دول الإقليم، بما في ذلك مصر والأردن ... الخ. حيث تم استحداث قطاع لتقنية المعلومات ضمن هيكلية الوزارة والاقتصار على تعيين قيادة له بدون تعزيزة بالكفاءات والقدرات .

واليوم وبعد مرور ما يقارب الخمس سنوات فإن مشروع الحكومة الإلكترونية في اليمن يراوح في مكانه ويحتاج إلى وقفة تقييميه وإعادة بلورة " حيث يحتاج إلى أكثر من عشر سنوات حتى يتم الانتهاء منه، فالبرنامج طموح وليس من السهل تنفيذه خلال سنة أو سنتين, خاصة بعد ان كانت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات قد حددت مدة تنفيذه من عام 2002 إلى عام 2010"¹⁰ . وبهذا يتضح أن اليمن لايزال يحاول بلورة واستكمال الرؤية للمشروع وبناء الهياكل والأطر الخاصة به , وكذا بنيته التحتية , وحل مسألة التمويل , وهو ما يعني أنه واقع في مرحلة ما قبل الدخول الفعلي في تطبيقات الحكومة الإلكترونية , وذلك لعدم اكتمال كل المتطلبات اللازمة لتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية.

ثالثاً: رؤية مستقبلية لمشروع الحكومة الإلكترونية في الجمهورية اليمنية:

من المهم التأكيد أن مشاريع الحكومة الإلكترونية ليست هدفاً بحد ذاتها , وإنما أداة ووسيلة لتحقيق الأهداف المستعرضة والمتوخاة من تحديث , وتسهيل معاملات الناس , وخفض التكاليف ... إلخ ولكن كيف نضمن تحقيق ذلك من مثل هذه المشاريع؟؟ وبخاصة أن الإحصاءات حول نجاح مبادرات الحكومة الإلكترونية وفشلها في الدول النامية تشير إلى أن (85 %) من التجارب هي فاشلة كلياً أو

⁹ - باعلوي , د. عبد الخالق أحمد , تسويق الريال الإلكتروني في اليمن , الملتقى العربي الثاني " التسوق في الوطن العربي الفرص والتحديات", 6-8 أكتوبر 2003, قطر, ص6.

¹⁰ - موقع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على الانترنت . تصريح لمعالي الوزير الجديد المعين ضمن التشكيلة الوزارية الجديدة الاخيرة إبريل 2007 www.mtit.gov.ye

جزئياً¹¹ , وبالنظر أيضاً إلى أن الجمهورية اليمنية تم تصنيفها ضمن فئة الدول قليلة القدرات , وهي الفئة الثالثة ضمن الفئات الأربع للجهوزية الحالية للحكومات , واستعداداتها لمشاريع الحكومة الإلكترونية.¹²

فمن المفيد برأينا أولاً أن تتكون وتتبلور رؤية وطنية واضحة تجاه هذه المسألة ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة التي تشهدها البلد , بحيث تستند الرؤية على التشخيص الصحيح للوضع الحالي , وتحليله بما في ذلك القدرة المؤسسية وواقع القوى البشرية والوضع الاقتصادي والاجتماعي , ومتطلبات البنية الأساسية والتمويل... الخ وذلك استناداً إلى أهداف وغايات واقعية , مع ضمان الأخذ في الاعتبار خصوصية الواقع اليمني , والحرص على عدم الوقوع في محذور النسخ الآلي لتجارب بلدان أخرى , ولا يمنع ذلك من الاستفادة من تجارب البلدان المختلفة , والتركيز تحديداً على تلك التي تتشابه أوضاعها , وظروفها مع ما هو عليه في بلادنا.

وانطلاقاً من واقعنا الراهن ينبغي تحديد الأولويات , والاتجاه إلى القيام بعملية التهيئة المتوازية والمتزامنة للمتطلبات , وعبر خطوات متدرجة ومدروسة , ولعله من المجدي برأينا البدء بمشروع تجريبي (PILOT PROJECT) لخدمة أول عدد من الخدمات , يتم تحديدها بناء على دراسة موضوعية وواقعية , وبحسب أولويات وأهداف واضحة. حيث إنه ليس من الحكمة الاتجاه نحو تجهيز مجموعة كبيرة من الخدمات الحكومية في شكل تطبيقات إلكترونية دون بذل جهود كافية لتغيير دورة العمل وأساليب تداول الوثائق والمستندات والوصول إلى مستويات مطمئنة في نتائجها . لأنه وبغير ذلك يعتبر الموظفون ممن يتعاملون مع الطلبات والأوراق المقدمة حينها خارج النظام الإلكتروني , ولم يتم تدريبهم عليه , ولا يمتلكون معرفة بما يدور في القطاعات الحكومية الأخرى التي تشاركهم الاهتمام بالخدمة التي سيسعى الجمهور للحصول عليها عبر تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

وبرأينا أن التوافق في الأهداف بين مشروع الحكومة الإلكترونية وبرنامج الإصلاح الإداري الذي تتبناه الحكومة اليمنية منذ 1995م . يعطينا المنطلق لاعتبار المشروع جزئية من عملية الإصلاح المتواصل , حيث " تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف الإصلاح الإداري والوفاء بأهداف الحكم الجيد , من خلال تسهيل وصول المعلومات والخدمات بشكل فوري

¹¹ - مكداشي. د. محمد وسلام .د. يوسف ,متطلبات التطوير الإداري لتحقيق الحكومة الإلكترونية. ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول الحكومة الإلكترونية. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات , 1-3 ديسمبر 2003, صنعاء , ص12.

¹² - الديوه جي, عبدالله, مستشار-الاسكوا, الاعتبارات السلوكية في تطبيقات الحكومة الإلكترونية , ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول الحكومة الإلكترونية. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات , صنعاء , 1-3 ديسمبر 2003, ص6.

(On-Line) أربعاً وعشرين ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع" ¹³. حيث إن توظيف هذه التكنولوجيا واستخدامها بالشكل الأمثل مرهون بتغيير العمليات الحالية بمفهومها وأنشطتها وتعقيدها.

كما أن الاتجاه لتأسيس مجلس وطني أعلى للمعلومات وتكنولوجياته National Information Technology Council هو ضرورة للتنسيق بين الأطر الوطنية القائمة ولتلافي حالة التشتت القائمة والهدر في مشروعات المعلوماتية القائمة .

وتأتي الأفكار المعروضة في إطار التأكيد على أن مشروع الحكومة الإلكترونية في اليمن عموماً هو من المشاريع الإستراتيجية المهمة والطموحة التي تتطلب تكامل وتكافؤ عناصر التشخيص والتخطيط والجهوزية التقنية والبشرية , وإدارة المشاريع الجزئية المتفرعة منه , والموارد المالية , والتوعية , والمشاركة الواسعة , والالتزام والدعم على أعلى المستويات حتى يكتب له النجاح وبلوغ أهدافه .

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

- مشاريع الحكومة الإلكترونية ليست عملية تكنولوجية صرفة , بل عملية تغيير واسعة , وتعتمد في نجاحها أساساً على العنصر البشري وتكامله مع العناصر والمتطلبات الأخرى .
- تتطلب تطبيقات الحكومة الإلكترونية إعادة هندسة العمليات وتحسينها وتبسيط إجراءات العمل ومراجعة الهياكل التنظيمية للإدارات مع التركيز على الأهداف والنتائج .
- تتسم مؤشرات الواقع الراهن للمعلوماتية في اليمن بالتواضع , حيث إن البلد لا يزال في بداياته الأولى في هذا المجال . وتتركز الجهود حالياً في سبيل إنشاء بنية تحتية مناسبة , وصياغة سياسات وإستراتيجيات واضحة في مجال ICT .
- التشتت والهدر وعدم التنسيق في المشاريع الوطنية المختلفة للمعلوماتية , وغياب هياكل تخصصية وطنية عليا ذات مهام وصلاحيات واضحة وواسعة ترتبط بمركز القرار الأعلى هي من أبرز إشكالات النشاط المعلوماتي الحالي في اليمن .
- لا يزال مشروع الحكومة الإلكترونية في اليمن في مرحلة البلورة وتكوين الرؤية الواضحة واستكمال هياكله وأطره المختلفة , وتحديد مهامها وصلاحياتها واختصاصاتها الواضحة .

¹³ - مكداشي . د. محمد وسلام . د. يوسف , متطلبات التطوير الإداري لتحقيق الحكومة الإلكترونية . ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول الحكومة الإلكترونية , وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات , 1-3 ديسمبر 2003 , صنعاء , ص 1 .

- ضرورة امتلاك سياسة وإستراتيجية واضحتين للمعلوماتية والاتصالات في اليمن تستند إليها كل الجهود والمشاريع الحالية والمستقبلية.
- الاتجاه لتأسيس مجلس وطني أعلى للمعلومات وتكنولوجياه National Information Technology Council. هو ضرورة للتنسيق بين الأطر الوطنية القائمة ,ولتلافي حالة التشتت القائمة والهدر في المشروعات المعلوماتية .
- ضرورة بلورة رؤية ومنهجية واضحتين لمشروع الحكومة الإلكترونية في اليمن تستند إلى خصوصيات الواقع اليمني.
- من المجدي البدء بمشروع تجريبي (PILOT PROJECT) لتطبيقات الحكومة الإلكترونية يستوعب خدمة أو عدداً من الخدمات ,يتم تحديدها بناء على دراسة موضوعية وواقعية ,وبحسب أولويات وأهداف واضحة,و يتم إخضاعها للتقييم وللتطوير المستمرين.

خامساً: المراجع:

1. الديوه جي، عبدالإله، مستشار-الإسكوا، الاعتبارات السلوكية في تطبيقات الحكومة الإلكترونية , ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول الحكومة الإلكترونية, وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات , صنعاء , 1-3 ديسمبر 2003م.
2. الطعامة , د. محمد و العلوش ,د. طارق .الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي, بحوث ودراسات , المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة , 2004م.
3. باعلوي , د. عبد الخالق أحمد, تسويق الريال الإلكتروني في اليمن, الملتقى العربي الثاني "التسوق في الوطن العربي الفرص والتحديات", قطر, 6-8 أكتوبر 2003م.
4. عبدالهادي, د. زين محمد, الحكومة الإلكترونية في العالم العربي:دراسة ميدانية, مجلة إدارة تكنولوجيا المعلومات, اصدار المنظمة العربية للتنمية الإدارية , العدد الاول يناير 2007م, القاهرة, 2007م.
5. علي ,دنبيل ,و حجازي,د. نادية , الفجوة الرقمية "رؤية عربية لمجتمع المعرفة", عالم المعرفة , مطابع السياسة , الكويت , أغسطس 2005م.

6. محمود د. محمد فتحي, الحكومة الالكترونية الشروع المبكر ولاخيار, المؤتمر السنوي العام السابع للابداع والتجديد في الادارة, المنظمة العربية للتنمية الادارية , الدار البيضاء, المملكة المغربية, 27-31 أغسطس 2006.
7. مكداشي, د. محمد وسلام, د. يوسف, متطلبات التطوير الإداري لتحقيق الحكومة الإلكترونية. ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول الحكومة الإلكترونية, وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات, صنعاء, 1-3 ديسمبر 2003م.
8. ملهي, د. محمد حمود محمد, متطلبات البنية التحتية للحكومة الإلكترونية, معرض الجزيرة لتقنية المعلومات, صنعاء, يوليو 2002م.
9. الحكومة الإلكترونية رؤية وحقيقة, إصدارات القسم الاقتصادي في وكالة الأنباء الكويتية (كونا), الكويت, 2002م.
10. البرنامج الوطني لتقنية المعلومات في الجمهورية اليمنية, وزارة المواصلات, صنعاء 2002م.
11. وثيقة تقييم الواقع المعلوماتي الراهن, المركز الوطني للمعلومات, صنعاء, سبتمبر 2002م.
12. التحول نحو المنظمة الإلكترونية في الوطن العربي " التحديات والمتطلبات", القاهرة, 13-15 مارس 2002م.
13. وثائق ورشة العمل الإقليمية حول الحكومة الإلكترونية, وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات, صنعاء, 1-3 ديسمبر 2003م.
14. وثيقة الاجتماع العربي بشأن الإستراتيجية العربية للمعلوماتية, القاهرة 2-5/11/2002م.
15. الورقة المقدمة للقاء التشاوري لإعداد الخطة الرئيسية الشاملة (IT Master Plan) للبرنامج الوطني لتقنية المعلومات (الحكومة الإلكترونية), صنعاء 14-16 ديسمبر 2002م.
16. مجتمع المعلومات في الجمهورية اليمنية, الأمم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا, بيروت, نوفمبر 2003م.
17. موقع مركز أبحاث اقتصاد المعرفة في الشرق الأوسط (مدار) www.madar.com